غير المنصرف من الأسماء المعربة نحو أحمد، وحمزة ما كان في موضع الجرّ مفتوحا» وتعليق الجرجاني عليه [1].

هذا فيما يتعلّق بالبحث في حقيقة الإعراب وشرائطه والمصطلحات الدالة على وحداته، ومدى احترامها لوظيفي الوظيفة السيميائية. أمّا فيما يتعلّق بتطبيق إجراء الاستبدال لتعيين وحدات الإعراب باعتبارها ثوابت مضمون فبالإضافة إلى ما ذكرنا، بدا لنا أن النحاة طبقوا إجراء الاستبدال تطبيقا صارما في الأسماء المعربة التي لا يظهر في آخرها اختلاف لفظي يدل على الإعراب، لنبوّ حرف الإعراب عن تحمل الحركة عندما يكون حرف علّة مثلما هو شأن كلمة عصا. وذلك حين قالوا إن حكم الألف في قولك هذه عصا بمنزلة حرف الدال المرفوعة في قولك: جاءني زيد. فنظّروا بذلك في التحليل بين عنصر مفرد من

1 لقد انتقد بعض النحاة سيبويه في قوله ذلك وظنوا أن إطلاق صاحب الكتاب للفظ من ألفاظ البناء: الفتح على اسم معرب والاسم الذي لا ينصرف معرب باتّفاق، ظنوه سهوا وهذا الشاهد توضيح لموقف سيبويه: يقول الجرجاني: ج 1 ص 116.

"بيان ذلك أنه قد ثبت أن الأسماء التي هي الرفع والنصب والجرّ ليست تدلّ على الحركات فقط، ولكن عليها مقترنة بالدلالات المعلومة... فإذا قيل: إن الاسم مرفوع، فالمراد أن فيه ضمّة دالة على معنى مخصوص من شأنها أن تزول بزوال ذلك المعنى، وكذا قلت منصوب فالمراد أن فيه فتحة جعلت علما لمعنى إذا زال ذلك المعنى زالت الفتحة وكذا المجرور. وإذا قلت: مضموم ومفتوح فالمراد أنّ فيه فتحة وضمّة بمنزلة أن تقول "ممدُودٌ". مثلا تريد فيه مدّ في أنّك تقصد صفة اللّفظ لا كونه دالا على أمر. ونحن نعلم أن الفتحة في دال ..... إذا قلت: مررت بأحمد وهذا غلام أحمد لا تدل على ما تدلّ عليه في رأيت أحمد وضربت زيدا من المعنى... فلمّا كانت الفتحة غير دالة على المعنى الذي لأجله سميت نصبا سمي الاسم مفتوحا كما نقول وكان الاسم في موضع الجرّ محركا بالفتحة".